



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 28 أغسطس 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7051



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 دور إماراتي فاعل في مواجهة التنظيمات المتطرفة في اليمن

الإمارات اليوم

03 الاحتفاء بالمرأة الإماراتية.. وسط إنجازات غير مسبوقه

تقارير وتحليلات

04 مسار الأحداث في إدلب وتضارب المصالح بين روسيا وتركيا هناك

05 قمة «مجموعة السبع» الأخيرة وانعكاساتها على أداء الاقتصاد العالمي

06 «ناشونال إنترست»: أن الأوان لبحث البنجاحون عن بديل لجيبوتي

شؤون اقتصادية

08 مصرف الإمارات المركزي: 76.2 مليار درهم تمويلات البنوك للصناعات التحويلية

إنفوجراف

09 أرقام وإحصائيات من كتاب «المرأة والتنمية»

متابعات إعلامية

10 «المرأة والتنمية».. كتاب جديد لسعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي

تطورات الأزمة الإيرانية

11 فرص الحوار بين واشنطن وطهران



دور إماراتي فاعل في مواجهة التنظيمات المتطرفة في اليمن

تمثل عودة تنظيم «القاعدة» إلى النشاط في اليمن نموذجاً للأخطار المعقدة التي يواجهها البلد العربي المنكوب، في خضم صراعات وتحالفات متبدلة وسريعة التغير، ولاسيما في وجود أطراف داخلية في اليمن، وأخرى إقليمية متربصة، لا تتردد في استخدام الجماعات الإرهابية من أجل ما تصوره تحقيقاً لأهدافها، غير مكترثة لما يمثله ذلك من تهديد طويل الأمد على مستقبل اليمن وشعبه، وعلى منطقة الخليج والعالم العربي والعالم كله.

ففي 24 أغسطس 2019، تعرضت قوات «الحزام الأمني»، التي شكلتها ودربتها دولة الإمارات العربية المتحدة، في محافظة أبين لهجوم أدى إلى سقوط قتلى وجرحى، ليعلن تنظيم «أنصار الشريعة» المرتبط بتنظيم «القاعدة» مسؤوليته عنه، ويُعد ذلك تطوراً مهماً يتعين الوقوف لديه وحشد الجهود لاحتواء خطره. وكان نشاط «القاعدة» في الجنوب قد اختفى تقريباً بعد أن نفذت قوات «النخبة الشبوانية» - في فبراير/مارس 2018، عملية «السيف الحاسم»، التي طهرت محافظة شبوة، المجاورة لمحافظة أبين، من وجود تنظيم «القاعدة» فيها. وذلك بدعم وإسناد كاملين من القوات الإماراتية، في إطار جهود التحالف العربي في اليمن. و«النخبة الشبوانية» هي قوة عسكرية شكلتها ودربتها دولة الإمارات أيضاً.

وقبل ذلك، وفي إبريل 2016، نفذت قوات «النخبة الحضرية»، التي شكلتها ودربتها دولة الإمارات كذلك، عملية «القبضة الحديدية»، التي طردت تنظيم «القاعدة» من مدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت الساحلية، وثالثة كبرى المدن اليمنية، وقضت هذه العملية على نحو 800 عنصر من عناصر «القاعدة». وكان التنظيم قد سيطر على المكلا في إبريل 2015، واحتفظ بسيطرته عليها عاماً كاملاً مارس خلاله أسوأ أشكال القمع والتنكيل بالمدينة وأهلها.

ويشير ما سبق إلى أن دولة الإمارات كانت تُدرك أن تحرير اليمن من سيطرة ميليشيا الحوثيين الإرهابية ضرورة لا مناص منها، ولكنها في الوقت نفسه، لم تُغفل خطر إرهاب «القاعدة» و«داعش» والأطراف الداعمة لهما، وخطر الإرهاب عموماً. وفي الوقت الذي ركزت فيه جهودها، ضمن التحالف العربي، لدرج ميليشيا الحوثيين، فإنها قادت الجهود العسكرية التي حاصرت «القاعدة»، ووجهت إليها ضربات ساحقة وقضت تقريباً على نشاطها في جنوب اليمن. وفي السياق نفسه، تمثل مواجهة «القاعدة» جزءاً من «العقيدة العسكرية» للقوات التي شكلتها دولة الإمارات ودربتها في أكثر من محافظة يمنية، بغرض إيجاد قوة عسكرية قادرة على حماية اليمن وصيانة أمنه، بعد أن تنهي قوات التحالف العربي مهمتها هناك.

ولعل الحقائق السابقة تفسر استهلال «القاعدة» نشاطها في جنوب اليمن باستهداف قوات «الحزام الأمني» في أبين، التي سقطت بعض مدنها أيضاً في يد التنظيم عام 2011، لأن «القاعدة» تُدرك أن الخطر الحقيقي على استمرارها ووجودها في اليمن هو القوات العسكرية التي تولت دولة الإمارات تشكيلها وتدريبها. والمؤكد أن هدف إضعاف قوات «النخبة» و«الحزام الأمني» الذي تسعى إليه بعض الميليشيات المسلحة في اليمن، إنما يصب في صالح استعادة «القاعدة» قوتها، وتنشيط خلاياها الإرهابية التي ستسعى إلى استعادة الصلات مع أفرع «القاعدة» في منطقة الخليج العربي والعالم العربي والعالم، من أجل تنفيذ عمليات إرهابية في كل منطقة يمكن أن تطلها يد التنظيم.

وبناءً على ما سبق، فإن ثمة أسئلة تثيرها ردود الفعل التي أعقبت هجوم السبت الماضي في أبين، فقد تعالت أصوات من داخل القوات الحكومية اليمنية داعمةً للهجوم الإرهابي، ومتعاطفةً معه، إلى الحد الذي دفع محللين في وسائل إعلام عالمية إلى الحديث عن إمكانية وجود تنسيق بين «القاعدة» والقوات التابعة لـ «حزب الإصلاح»، ولاسيما في ظل الحديث عن وجود صلات سابقة بين قيادات سياسية وعسكرية حكومية، والزعيم السابق لتنظيم القاعدة في اليمن، حسبما ورد في تقرير نشرته قناة «دويتشه فيله» الألمانية على موقعها في 25 أغسطس 2019، وقالت فيه إن «كمين أبين» قد يشكل دليلاً على عودة تحالف المصالح بين الإصلاح والقاعدة في اليمن، سواء كان ذلك بعلم حكومة هادي أو من دون علمها». ولا يجب التعامل مع أي شكوك في هذا الجانب بأدنى درجة من الاستهانة، لأن أي تحالف مع الإرهاب يجب أن يُواجه بحزم، وألا يُسمح به بأي حال من الأحوال.

الاحتفاء بالمرأة الإماراتية.. وسط إنجازات غير مسبوقة

تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بـ «يوم المرأة الإماراتية»، الذي يصادف الثامن والعشرين من أغسطس من كل عام؛ وسط اهتمام رسمي وشعبي واسع. ويحظى الاحتفال بـ «يوم المرأة الإماراتية»، هذا العام بأهمية خاصة، فهو أولاً، يأتي تحت شعار «المرأة رمز التسامح»، وذلك انسجاماً مع مبادرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، بإعلان عام 2019 عاماً لـ «التسامح»، بهدف ترسيخ دولة الإمارات العربية المتحدة عاصمة لهذه القيمة العظيمة؛ وفي الوقت نفسه تقديراً للدور الذي تلعبه المرأة الإماراتية في نشر وتعزيز قيم التسامح في المجتمع؛ وهو ثانياً، يتزامن مع انتخابات المجلس الوطني الاتحادي التي ستشهد نقلة نوعية، بالنسبة إلى المرأة، حيث ستمثل فيه بنسبة خمسين بالمائة؛ في سابقة على مستوى العالم العربي والمنطقة بأسرها. ومن هنا، فإن هذا اليوم يعد بالفعل فخراً للمرأة الإماراتية، فهو اليوم الذي كانت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، «أم الإمارات»، قد أعلنته خلال عام 2014 ليكون مناسبة وطنية، وذلك تزامناً مع ذكرى تأسيس «الاتحاد النسائي العام» في الـ 28 من أغسطس من عام 1975.

ويأتي الاحتفال بهذه المناسبة الوطنية الكبيرة، وقد تمكنت المرأة الإماراتية من تحقيق إنجازات غير مسبوقة، في ظل ملحمة الاتحاد في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والتنموية وسواها، حيث أصبحت شريكاً رئيسياً في تطور المجتمع، وباتت موجودة وبفاعلية في مختلف المجالات، فهي تحظى بتمثيل كبير في الحكومة الاتحادية، وتتولى العديد من المناصب الإدارية العليا في الدولة، وتتقلد مناصب دبلوماسية رفيعة، وتمثل الدولة في هيئات ومؤتمرات عالمية متعددة، وتنخرط في مشاريع تنموية مختلفة، وصولاً إلى توليها منصب رئيس المجلس الوطني الاتحادي في سابقة أولى من نوعها عربياً، ومن ثم تمثيلها بشكل متساوٍ مع شريكها الرجل في أحد أهم مؤسسات الاتحاد وأركانه؛ ما يعكس المستوى المتقدم الذي وصلت إليه المرأة في الإمارات، وفي الوقت نفسه مدى حرص القيادة الرشيدة على تمكين المرأة وفتح الأبواب أمامها لخدمة هذا الوطن في مختلف القطاعات.

إن الإنجازات القياسية والسباقية التي تحققتها المرأة الإماراتية في مختلف الميادين، ومن على سائر المنابر العالمية، بفضل جهود ومتابعة سمو «أم الإمارات» هي جزء أساسي من مسيرة الإمارات المضيئة في دعم وتمكين المرأة في امتداد للنهج الحكيم الذي أرساه الوالد المؤسس، المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- وتواصله اليوم قيادتنا الرشيدة ممثلة بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، على نحو أثمر مشهداً نسائياً إماراتياً رائداً يبيث الفخر والاعتزاز في نفوس أبناء الإمارات وبناتها جميعاً.

ولا شك في أن أهمية «يوم المرأة الإماراتية»، ليس فقط للاحتفاء بالإنجازات التي حققتها - في مختلف مواقع العمل الوطني- وإنما أيضاً لتسليط الضوء على تجربة تمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودورها في تحقيق التنمية، وكيف أصبحت نموذجاً يحتذى به لكثير من دول المنطقة. وهذا ما يتناوله كتاب سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، «المرأة والتنمية»، الذي يصدر اليوم بهذه المناسبة؛ حيث يركز على أهمية دور المرأة في عملية التنمية وتطوره والتحديات التي تواجه هذا الدور، مع بيان ملامح التطور التي شهدتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام، ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، في مجال تمكين المرأة وتعزيز دورها ومكانتها في مسيرة مجتمعاتها التنموية.



مسار الأحداث في إدلب وتضارب المصالح بين روسيا وتركيا هناك

تنذر أعمال العنف المتواصلة في الشمال السوري وظهور خلافات بين موسكو وأنقرة بشأن هجمات الجيش السوري على محافظة إدلب، بمزيد من التصعيد، ويجعل الأزمة السورية التي شهدت هدوءاً كبيراً في معظم الجبهات منذ أكثر من عام مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها تجدد القتال في جبهات أخرى.



ربما يدفع أنقرة إلى إعادة حساباتها في أكثر من اتجاه.

ولكن الوضع في شمال غرب سوريا ليس السبب الوحيد للخلاف بين أنقرة وموسكو؛ فهناك مسألة إنشاء منطقة آمنة خاضعة لتركيا على الشريط الحدودي في العمق السوري، وترى موسكو أن إمكانية قيام الولايات المتحدة وتركيا بإنشاء هذه المنطقة، يعد تهديداً واضحاً لاستراتيجية النظام التي تتبناها روسيا بشكل صريح والمتمثلة بفرض السيادة على جميع الأراضي السورية. وتعتقد موسكو أن خطة السلام التي تم التفاوض عليها مسبقاً ضرورية لإبعاد تركيا عن الخطط الأمريكية في سوريا، وأنها لا يمكن أن تتجاهل إمكانية وجود شراكة تركية - أمريكية تمتد إلى المنطقة الواقعة شرق الفرات؛ ولهذا، فإن التطورات القائمة وعدم توصل الجانبين إلى تفاهات وحلول سريعة سيؤثران في علاقات تركيا بروسيا؛ ويضيقان الخيارات أمام أنقرة.

تأتي هذه التطورات بينما يجري الحديث عن استقلالات في صفوف ضباط كبار في الجيش التركي، ممن يتولى بعضهم مهام القيادة للقوات التركية في مناطق شمال سوريا؛ ما يفاقم من التحديات التي تواجه أنقرة في الملف السوري عموماً، ولاسيما في موضوع تشكيل منطقة آمنة على الحدود السورية - التركية، وخاصة أن هناك إصراراً على تحقيق ذلك، وتفاهات جرى الحديث عنها تمت بين واشنطن وأنقرة من أجل المضي قدماً في إقامة تلك المنطقة. كل هذا لا شك سيلقي بظلاله على العلاقات التركية - الروسية، وربما يدفع تركيا إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب عموماً، ولكن لن يكون هذا من دون دفع أثمان أيضاً.

كانت الأزمة السورية وتحديداً التطورات في إدلب في صلب أهداف الزيارة التي قام بها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان إلى روسيا والتقى خلالها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛ وبرغم التفاهات القائمة بين البلدين وهي التي يدعمها التعاون التجاري وخاصة العسكري منه، فلم يستطع الرئيس إخفاء خلافاتهما، حيث أكد الرئيس الروسي أن موسكو تتفهم مبعث القلق التركي، ولكنها بالمقابل قلقة بالقدر نفسه من هجمات المتطرفين، وقد أكدت موسكو أن هجمات النظام السوري لا تخل بالاتفاقيات بين موسكو وأنقرة. وقد كشف الرئيس الروسي عن اتفاق موسكو وأنقرة على خطوات للتصدي للمتشددين في شمال غرب سوريا وإعادة الوضع إلى طبيعته.

ومع ذلك فإن الخلاف بين روسيا وتركيا يتمحور حول وجود القوات التركية في محافظة إدلب، حيث تريد موسكو من تركيا سحب قواتها وقوات المعارضة السورية من جنوب المدينة، ونقلها إلى منطقة درع الفرات في الشمال، وهو ما يعني انسحاب تركيا التام من جنوب المحافظة؛ ووفقاً لموقع المونيتور الأمريكي نقلاً عن مصادر تركية، فقد رفضت تركيا ذلك، وعرضت على الجانب الروسي نقل الجنود الأتراك إلى مواقع عسكرية تركية أخرى حول المدينة. وتريد روسيا من وراء ذلك فرض مزيد من السيطرة على المنطقة التي يتمتع الأتراك فيها بنفوذ واضح؛ وتسعى موسكو إلى إعادة إطلاق الطريق السريع M5 الذي يربط إدلب بحماة والطريق M4 الذي يصل حلب بدمشق. وفي المقابل، تريد أنقرة من روسيا وقف الهجمات التي يقوم بها النظام بدعم روسي؛ وهي مهمة أكثر في معرفة إذا ما كان فشل روسيا في إيقاف الضربة الجوية التي تعرض لها الرتل العسكري التركي مؤخراً كان نتيجة الإهمال أو أنه تجاهل مقصود؛ وهذا بالطبع يمثل أمراً مهماً لتركيا؛ لأنه يمس علاقات التعاون المتنامية بين موسكو وأنقرة التي ضحت بعلاقاتها مع حلفائها في الغرب من أجل تقارب أكبر مع روسيا، وخاصة في المجال العسكري. ولهذا، فإن معرفة موقف موسكو من الوجود التركي وإذا ما كان لها دور بشكل أو بآخر في عملية استهداف قوات تركية،

قمة «مجموعة السبع» الأخيرة وانعكاساتها على أداء الاقتصادي العالمي

جاءت قمة «مجموعة السبع» التي عقدت مؤخراً في فرنسا بمجموعة تطورات، يبدو أنها ستسهم في حل بعض التعقيدات التي تواجه الاقتصاد العالمي، وخاصة تلك الخاصة بالنزاع التجاري الأمريكي - الصيني، والضرائب على الإنترنت، فيما لم يتم التركيز على تلك القضايا التي تواجه مناهضة شعبية في فرنسا، بشأن السياسات الاقتصادية والمناخية التي تتبعها الدول الصناعية الكبرى.

نتيجة تنامي القلق من أن النزاع التجاري بين الدولتين يضر بالاقتصاد العالمي، ويقلل الطلب على النفط.

وبخصوص فرض ضريبة دولية على شركات الإنترنت، كانت قد تسببت في الأسابيع الأخيرة بإحداث توتر في علاقات واشنطن وباريس، أعلن ماكرون في مؤتمره الصحفي مع ترامب، التوصل إلى اتفاق بفرض ضريبة على عمالة الإنترنت، يبدأ في عام 2020، في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،

وذلك بعد أن كان وزراء مالية دول مجموعة السبع، قد توصلوا قبل انعقاد القمة إلى توافق بفرض تلك الضريبة، سعياً إلى مواجهة التحديات المالية التي يطرحها الاقتصاد الرقمي، والتأكد من أن هذه الشركات ستدفع حصتها العادلة من الضريبة.

صحيح أن مجموعة السبع، بوصفها منظمة تتكون من أكبر سبع دول اقتصادية، هي كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وتتخذ قيم الحرية وحقوق الإنسان والرخاء والتنمية المستدامة كمبادئ رئيسية لها، استطاعت تحقيق بعض النجاحات، كإنشاء صندوق دولي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا، تمكن من إنقاذ حياة ما يقارب 27 مليون شخص، وتفعيل اتفاقية المناخ الموقعة في باريس في عام 2016، إلا أنها ما زالت تواجه تحديات لا يستهان بها؛ أبرزها خلاف ترامب مع باقي الأعضاء، بخصوص اتفاقية التغير المناخي، وتوجيه انتقادات للمجموعة حول أدائها الذي لا يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي، إضافة إلى أنها لا تحتوي على أعضاء من دول إفريقية أو من دول أمريكا اللاتينية، فضلاً عن غياب عضوية أهم الدول الفاعلة اقتصادياً، كالصين والبرازيل والهند، ورغم أن هذه الدول أعضاء في مجموعة العشرين، الأمر الذي يتسبب حقاً بإضعاف الإيمان بقوة وتأثير هذه المجموعة وتأثيرها على الصعيد السياسية والاجتماعية، وعدم عنايتها بشكل جدي بالظروف والمتطلبات الاجتماعية في الدول غير الأعضاء، كالفقر والبطالة وتعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء.

الرسوم الجمركية التي يواصل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرضها على الصين منذ ما يزيد على عام، أصبحت من أهم العصي التي تقف في وجه عجلة الاقتصاد العالمي، إلا أن قول الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، على هامش القمة إن ترامب يرغب في إبرام صفقة مع الصين، يفتح آفاقاً جديدة من التفاؤل، وإن كان حذراً، بشأن حل عقدة الرسوم الجمركية التي أثرت في النمو في الصين، وأثرت في الأسواق العالمية، وفي أسواق النفط.

ويشير قول ترامب إلى أنه «أكثر تفاؤلاً إزاء فرص اتفاق مع بكين منه في الماضي القريب» خلال القمة، إلى أن سعي الدولتين إلى التهدئة بدا واضحاً الآن، وذلك برغم قرارات ترامب الأخيرة، في الـ 23 من الشهر الجاري، بزيادة الرسوم الجمركية على ما قيمته 300 مليار دولار من واردات بلاده من الصين من 10% إلى 15%، وعلى بضائع أخرى قيمتها تصل إلى 250 مليار دولار من 25% إلى 30%، بعد أن قررت الصين فرض رسوم على سلع أمريكية مستوردة إضافية بقيمة 75 مليار دولار، تتراوح الرسوم الجمركية بين 5% و10%، سيتم تطبيقها على مرحلتين. سعي الدولتين إلى تهدئة التوترات التجارية الدائرة بينهما، تأتي بعد أن هبطت الأسواق متأثرة برسوم جديدة من كلتا الدولتين، حيث قال ترامب، متحدثاً على هامش قمة «السبع»: إنه يعتقد أن الصين صادقة في سعيها للتوصل إلى اتفاق، مضيفاً في الوقت نفسه، خلال مؤتمر صحفي مع ماكرون «كلما أطالوا الانتظار زادت صعوبة العودة»، الأمر الذي ينبئ بأن ترامب لن يقدم الكثير للصين، التي قالت على لسان شي جين، رئيس تحرير صحيفة جلوبال تايمز الحكومية في تغريدة: «.. لن ترضخ الصين لضغوط الولايات المتحدة». وقد شهد انعقاد قمة «السبع» مجموعة من المؤشرات التي تدل على بدء إحراز تقدم في بعض الملفات الاقتصادية العالمية؛ حيث تسببت التوقعات بالتوصل إلى هدنة أمريكية - صينية بدعم أسعار النفط، وذلك بعد أن انخفضت بنحو 20% في الفترة الأخيرة،



يتناول مايكل روبين، باحث مقيم بمعهد إنتربرايز الأمريكي، في تقريره في مجلة «ناشونال إنترست» الأمريكية، الوجود الأمريكي في جيبوتي، ويرى أن على الولايات المتحدة الأمريكية ألا تنسحب من هناك، ولكن أن الأوان أن تُفكر في البحث عن بدائل جديدة تعزز المصالح الأمريكية في المنطقة.

«ناشونال إنترست»: أن الأوان لبحث البنتاجون عن بديل لجيبوتي



الولايات المتحدة الأمريكية، بوجودها العسكري في جيبوتي، كما تفتح أبواب قواعدها لاستقبال القوات الألمانية والإسبانية، وتملك كل من إيطاليا واليابان منشآت هناك، وتستأجر كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً مواقع في البلد. أما الصين؛ فقد أنشأت قاعدة جديدة ضخمة بالدولة في إطار تعزيز مصالحها في حوض المحيط الهندي وإفريقيا، كما سعت إيران في الماضي إلى التغلغل في البلد؛ ولكنها أجبرت على الانسحاب منه تحت وطأة الضغوط الأمريكية والغربية.

واليوم سمحت الصين بوجود قوى جيوسياسية منافسة لها في جيبوتي، وعملت حكومة جيبوتي على تعزيز موقعها بتحصيل قيم إيجارية من أكبر عدد ممكن من القوى الخارجية، لكن لا يحظى كل مستثمر في جيبوتي بفرص متساوية؛ فقد تولت الصين تمويل مشروع خط أنابيب مياه في جيبوتي، ومد شبكة طرق إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، فيما بلغت قيمة المساعدات الأمريكية لجيبوتي 31 مليون دولار في عام 2017، ووقّعت إحدى الشركات الصينية العام الماضي صفقة مبدئية تتعلق بالغاز الطبيعي مع جيبوتي بقيمة 4 مليارات دولار.

إن اختلاف حجم المساعدات قد يكون كفيلاً بترجيح كفة مصالح بكين، ولكن الفساد في جيبوتي يرجح الكفة أكثر باتجاه الصين. وقد تعاقب على حكم جيبوتي منذ استقلالها زعيمان فقط هما: حسن جوليدي أبتيدون، الذي حكم البلاد بقبضة من حديد خلال أول 22 سنة من الاستقلال، وعندما وافته المنية، تقلد زمام الحكم ابن اخته والوريث المختار إسماعيل عمر جيله، الذي ما زال يتولى مقاليد الحكم في البلاد منذ ذلك

لقد كان لجيبوتي دور كبير في الأمن القومي الأمريكي على مدى عقودٍ طويلةٍ برغم حجم البلد الصغير؛ فلطالما كانت هذه الدولة الصغيرة التي تقع شرق إفريقيا مركزاً لوجستياً للجيش الأمريكي، وقد استُخدم مهبطها الجوي في تزويد القوات الأمريكية بالصومال بالإمدادات في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، كما رست زوارق البحرية الأمريكية بموانئها أكثر من مرة. وبما أن جيبوتي - التي بقيت مستعمرة أو إقليمياً فرنسياً لقرابة قرنٍ من الزمان قبل أن تحصل على استقلالها عام 1977 - كانت موقراً للقوات الفرنسية؛ فيمكن للجيش الأمريكي الاستفادة من المنشآت الفرنسية الموجودة على أراضيها عند الضرورة. بيد أن القيمة الحقيقية لجيبوتي في الاعتبارات الأمنية الأمريكية قد ظهرت عقب الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2011؛ إذ شكّلت إدارة الرئيس الأسبق، جورج بوش الابن، قوة واجب مشتركة موحدة لمنطقة القرن الإفريقي من أجل تنسيق وتنفيذ عمليات الاستقرار بالمنطقة من جهة، والإشراف على عمليات مكافحة الإرهاب في اليمن وفي المنطقة برمتها من جهة ثانية، فيما أدى اعتماد إدارة الرئيس السابق، باراك أوباما، المتزايد على الضربات باستخدام الطائرات المسيّرة - التي أُطلق الكثير منها من جيبوتي - إلى تعزيز أهمية الدولة. ومنذ وصول القوات الأمريكية إلى أراضي جيبوتي استثمر البنتاجون مليارات الدولارات في معسكر «ليمونيه» الذي يُعدّ اليوم القاعدة العسكرية الأمريكية الكبرى في إفريقيا، والمركز الرئيسي لعمليات القيادة الأمريكية في إفريقيا.

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي أدركت الأهمية الاستراتيجية لدولة جيبوتي؛ فقد قام الفرنسيون بتأسيس هذه الدولة بعزلها عن دولة الصومال؛ نظراً إلى موقعها المهم ومينائها الحيوي، كما أسس البريطانيون مركزاً للتزود بالفحم في عدن لإمداد الجيش البريطاني، وضمن مصالحهم الاقتصادية في شرق إفريقيا والمحيط الهندي. وقد قامت جيبوتي؛ بفضل مينائها الطبيعي الذي يبعد 150 ميلاً فقط عن مدينة عدن، بالدور الذي كان الفرنسيون ينشدونه من تأسيسها، وهو تأمين مدغشقر وموريشيوس والمصالح الإقليمية الأخرى. وقد جاءت قناة السويس لتعزز من أهمية نقطة تفتيش باب المنذب المتاخمة للدولة. واليوم تتمسك فرنسا، إلى جانب

المنشآت على المهبط الجوي سارياً، ومن ثمّ يمكنهم العودة «غدًا» إن رغبوا في ذلك. ويتسم ميناء بربرة بعمق مياهه، ويمكنه استيعاب معظم السفن الأمريكية.

والأهم من هذا وذاك أن سلطات أرض الصومال ترغب في الوجود الأمريكي على أراضيها، وفي الوقت الذي تحاول فيه كل من الصين وروسيا أن تجد طريقاً إلى أرض الصومال، فإن حكومة البلد المنتخبة ديمقراطياً، وذات التوجهات التي تميل إلى الغرب، لا تزال تنتظر قدوم الولايات المتحدة الأمريكية؛ برغم أنه قد لا يمكنها أن تتمسك بموقفها ذلك طويلاً. والمشكلة الأساسية حتى اليوم هي وزارة الخارجية الأمريكية. وتمارس أرض الصومال استقلالها منذ عام 1991 عندما انسحبت من الاتحاد مع الصومال، وأعلنت استقلالها في عام 1960. وفي حين اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بأرض الصومال آنذاك، فلا تزال وزارة الخارجية تنتهج سياسة غريبة ومتكلفة باعتبار الصومال بلداً واحداً، وتقطع كل علاقاتها المباشرة مع أرض الصومال، خشية أن يثير تعاملها معها حفيظة مقديشيو، التي لا تستطيع حكومتها السيطرة على العاصمة نفسها. وهذا التجاهل مثير للسخرية من أوجه عدة؛ لأن وجود الحكومة الصومالية في مقديشيو هو أمر صوري أكثر منه واقعياً؛ من حيث قدرتها على السيطرة والحكم؛ فقد انصاعت للصين مؤخراً، وغازلت الإرهاب، وأخيراً وليس آخراً، فإنها ليست مكافئة لواشنطن، ولا يمكنها أن ترضخ مصالحها لمقديشيو.

وبدلاً من المجازفة بالمصالح الأمريكية والأمن الأمريكي يجدر بوزير الخارجية، مايك بومبيو، ومساعد وزير الخارجية، تيبور ناجي، والسفير الأمريكي لدى الصومال، دونالد ياماموتو، أن يعترفوا بأن العلاقات العسكرية لم ترقَ يوماً إلى مستوى الاعتراف الدبلوماسي الرسمي بأرض الصومال. وإن شاؤوا فليسألوا أكراد سوريا، أو أكراد العراق، أو تايوان. وللعلم؛ فإن هناك جيلاً من المسؤولين في منطقة الشرق الأوسط وشرق آسيا قد أدركوا ضرورة أن يعلو الأمن الأمريكي والدفاع الأمريكي على المخاوف الأخرى المغرضة.

إنّ المخاطرة بكل المصالح الأمريكية، ووضعها في سلة واحدة، ليسا استراتيجيتين سليمة لحماية المصالح الأمريكية، ولاسيما خلال الحرب على الإرهاب والجماعات التي تعمل بالوكالة عن إيران والجماعات التابعة لتنظيم القاعدة وتنظيم «داعش». وليس على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنسحب من جيبوتي، ولكن أن الأوان أن تُفكّر في خطة بديلة، وإلا قد يأتي يوم وتتسبب كلمة واحدة من بكين إلى رئيس جيبوتي في تقويض قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الدفاع عن نفسها وعن حلفائها.

الحين. ويبقى الفساد مشكلة خطيرة في الدولة؛ فلا تُعقد الصفقات من دون استفادة جيله أو أقربائه منها، إما عن طريق الرشى، أو العقود التجارية؛ وهو ما قد يعدّ تضارباً للمصالح بحسب مفهوم الدول الغربية.

لكن يبدو أن إدارة الرئيس دونالد ترامب، شأنها في ذلك شأن إدارة أوباما، تتمسك بإنكار أهمية تلك الدولة. وقد استثمر البنتاجون أموالاً طائلة في المنشآت التي أقامها في جيبوتي، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يعطي للكونجرس مبرراً لإهدار تلك الأموال. وما يزيد من حدة المشكلة حالة الجمود السائدة؛ فقد غض الدبلوماسيون ووزارة الدفاع منذ عقد من الزمان الطرف عن حقيقة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان خشية أن يهدد ذلك الوجود الأمريكي في قاعدة إنجريك الجوية، وينتهج البنتاجون المسار نفسه في التعامل مع منشآته بقاعدة العُدَيْد الجوية في قطر، التي تُعدّ ورقة خلاص لرعاية قطر للإرهاب؛ إذ يخشى البنتاجون من أن تؤدي محاسبة قطر إلى تهديد الوجود الأمريكي على أراضيها.

وبمرور الوقت وسّع المخططون بالجيش الأمريكي من الوجود الأمريكي في قواعد بكل من رومانيا وبلغاريا، وكذلك في شمال الأردن، في محاولة لإيجاد بديل لأردوجان، الذي حاد عن المسار الأمريكي. وفي الوقت الذي يواصل فيه البنتاجون مضاعفة الرهان على قطر؛ يمكنه أن يجد في مملكة البحرين بديلاً لها، ذلك أن البحرين ليست موطناً للأسطول الأمريكي الخامس فحسب، بل استضافت قاعدة عيسى الجوية في البحرين خلال عملية عاصفة الصحراء عدداً من الطائرات الأمريكية يزيد على أربعة أضعاف العدد الموجود بقاعدة العُدَيْد الجوية في الوقت الراهن.

وحيث إنه بات بإمكان الصين أن تتفوق على الوجود الأمريكي بجيبوتي في أي وقت، فقد أصبح لزاماً على إدارة ترامب أن تبحث عن بديل لجيبوتي من الآن، مع العلم بأن إثيوبيا ليست خياراً ملائماً لعدم وجود ميناء بها، ولأن الاستثمارات الصينية بها تجعل ارتباطها بآسيا أوثق من الغرب. ويوجد في إريتريا ميناء تستخدمه دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أنها قد تتعاون مع إسرائيل، لكن التحول السياسي غير المؤكد، وتدني حالة منشآتها، وتردي أوضاع حقوق الإنسان، كلها عوامل تجعل الوجود الأمريكي هناك غير ممكن.

بيد أن أرض الصومال قد تكون بديلاً مواتياً؛ إذ يوجد بمينائها الرئيسي، بربرة، أطول مهبط جوي في إفريقيا. وخلال الحرب الباردة حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على وجودها العسكري هناك. وكما أشار أحد المسؤولين في بربرة، خلال رحلة أخيرة قام بها، ما زال عقد وكالة ناسا الخاص بإدارة

مصرف الإمارات المركزي: 76.2 مليار درهم تمويلات البنوك للصناعات التحويلية

كشفت إحصاءات حديثة لمصرف الإمارات المركزي أن البنوك رفعت تمويلاتها لقطاع الصناعات التحويلية إلى 76.2 مليار درهم بنهاية يونيو الماضي مقابل 73.6 مليار درهم يونيو 2018 بزيادة مقدارها 2.5 مليار درهم، وبنسبة 3.4 %، وينضوي تحت قطاع الصناعات التحويلية صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، حيث ارتفع التمويل المقدم لها إلى 1.98 مليار درهم مقابل 859 مليون درهم بارتفاع 1.12 مليار درهم وبنسبة 130 %، وبلغت تمويلات النسيج 640 مليون درهم، كما ارتفعت تمويلات الأخشاب والورق من 325 مليون درهم إلى 398 مليون درهم، كما رفعت البنوك تمويلاتها لمشاريع الكهرباء والغاز والمياه من 17.6 مليار درهم بنهاية يونيو 2018 إلى 19.5 مليار درهم بنهاية يونيو الماضي بارتفاع مقداره 1.8 مليار درهم وبنسبة 10%. وأكد مصرف الإمارات المركزي أن البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الدولة ضخمت تمويلات مصرفية جديدة تزيد عن 10.6 مليارات درهم في شرايين صناعات البتروكيماويات والألومنيوم والمحاجر خلال عام لإنجاز مشاريعها التوسعية. وكشفت الإحصاءات عن أن البنوك الوطنية والأجنبية البالغ عددها 60 بنكاً ومصرفاً قدمت تمويلات جديدة لقطاع الصناعات البتروكيماوية والكيماويات بنحو 7.6 مليارات درهم خلال عام، ليرتفع رصيد التمويل المقدم لهذا القطاع إلى 19.95 مليار درهم بنهاية يونيو الماضي مقابل 14.9 مليار درهم بنهاية يونيو 2018 بزيادة قدرها 7.6 مليارات درهم وبنسبة نمو 50.7%.



ارتفعت أسعار النفط في تعاملات متقلبة قبل انخفاض متوقع للمخزون الأمريكي

ارتفعت أسعار النفط في تعاملات متقلبة، أمس الثلاثاء، بدعم من توقعات بانخفاض مخزونات الخام الأمريكية، لكن المخاوف من حدوث ركود والضبابية التي تكتنف الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين كبحتا المكاسب. وصعد خام القياس العالمي برنت 81 سنتاً بما يعادل 1.4 بالمئة ليلبغ عند التسوية 59.51 دولار للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.29 دولار أو 2.4 بالمئة لينتهي الجلسة عند 54.93 دولار للبرميل. ونزلت أسعار النفط نحو 20 بالمئة من أعلى مستوياتها للعام الجاري المسجل في إبريل الماضي، ويرجع ذلك في جزء منه إلى حالة القلق من أن تضر الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة بالاقتصاد العالمي مما قد يضعف الطلب على النفط. وأظهرت بيانات معهد البترول الأمريكي، أمس الثلاثاء، انخفاضاً حاداً لمخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام الأسبوع الماضي مع تراجع الواردات، كما انخفض مخزون البنزين ونواتج التقطير. ونزلت مخزونات الخام 11.1 مليون برميل على مدار الأسبوع المنتهي في 23 أغسطس إلى 428.7 مليون برميل، بينما توقع المحللون انخفاضها 2.1 مليون برميل. وتراجعت واردات الولايات المتحدة من الخام الأسبوع الماضي 1.2 مليون برميل يومياً إلى 6.2 مليون برميل يومياً.

النفط يصعد في تعاملات متقلبة قبل انخفاض متوقع للمخزون الأمريكي



الصين أكبر دولة تجارية في العالم بـ 4.6 تريليون دولار

حصدت الصين ثمار جهود الإصلاح والانفتاح الاقتصادي والتجاري في البلاد التي بدأت منذ 7 عقود، لتصبح أكبر دولة تجارية على المستوى الآسيوي والعالمي، وفقاً لتقرير المركز الوطني الصيني للإحصاء. وأفاد التقرير بحسب موقع chinadaily.com أن حجم تجارة السلع والبضائع الصينية بلغت قيمته نحو 4.6 تريليون دولار أمريكي، لتتفوق بذلك الصين على الولايات المتحدة الأمريكية -منافستها التجارية المباشرة - للمرة الأولى منذ عام 2013. وأوضح تقرير المركز الصيني للإحصاء بأن معدلات ارتفاع حجم تجارة السلع الصينية، والذي لم يتخط في العام 1950 حاجز الـ 1.13 مليار دولار بنسبة 0.8% من حجم تجارة السلع العالمية، يستحوذ حالياً على 11.8% من حجم تجارة السلع العالمية. وفي السياق نفسه أظهر التقرير بأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت ارتفاعاً وغزارة في عام 2018 بشكل أبقى الاقتصاد الصيني على قمة النمو الاقتصادي العالمي للعام الـ 27 على التوالي.



8 أخبار الساعة

الأربعاء 28 أغسطس 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7051



تطور معدلات الأمية بين المواطنين الإماراتيات في إمارة أبوظبي



نسبة بطالة المرأة



نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل



نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (كنسبه مئوية من إجمالي النساء في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر)



«المرأة والتنمية»

كتاب جديد لسعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي

بشكل عام، ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، في مجال تمكين المرأة وتعزيز دورها ومكانتها في مسيرة مجتمعاتها التنموية. وهدف الكتاب إلى تحديد العوامل السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي تؤثر في مشاركة المرأة الخليجية في القوى العاملة؛ من خلال دراسة الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للمرأة في دول الخليج العربية.

وفي كتاب «المرأة والتنمية» حشد سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، الدلائل على تهافت الخطابات الرجعية لتيارات الإسلام السياسي، التي حاولت فرض القيود على تحرير المرأة ومشاركتها في العملية التنموية؛ بناءً على قراءات انتهازية للنصوص الشرعية. كما حاول تقديم أجوبة عملية عن التساؤلات الملحة والعاجلة بشأن وضع المرأة في التصور الديني، وحظوظها في التعليم، وحضورها في سوق العمل، وعلاقتها بالرجل؛ مسترشداً بإحصاءات وبيانات استطلاعية وقراءات تحليلية للواقع الحقوقي بالقطاع النسوي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وخلص الكتاب إلى أن المشاركة الفاعلة للنساء في الاقتصاد أمر ضروري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج العربية؛ إذ تؤدي إلى تحسين الوضع العام للمرأة في المجتمع، إضافة إلى إزالة جميع العقبات الاجتماعية والثقافية، لتحسين وضع المرأة، وتعزيز مشاركتها الفاعلة في مسيرة التنمية، من خلال بذل قدر أكبر من العمل والجهد، ليس فقط من قبل الحكومات، التي تملك بالفعل الرغبة والإرادة لإعطاء المرأة حقوقها وفرصها كاملة للمشاركة في مسيرة التنمية، إنما أيضاً من خلال دور المجتمعات والأفراد في لفظ بعض الموروثات القديمة، المستقاة من عادات وتقاليد وقيم تجاوزتها الحداثة، أو من تفسيرات خاطئة ومتشددة منسوبة إلى الدين تكبل المرأة، وتحجر عليها، وتبقيها حبيسة جدران منزلها.

الجدير بالذكر أن سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي أصدر خلال السنوات القليلة الماضية كتباً عدّة حظيت باهتمام كبير من صنّاع القرار ووسائل الإعلام والمتخصصين داخل الدولة وخارجها؛ كان آخرها كتاب «مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة في القرن الحادي والعشرين.. قضايا وتحديات في عالم متغير»، الذي جاء تطويراً للدراسة التي نشرها سعادته قبل عقد ونصف، بعنوان: «مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.. نظرة مستقبلية» التي صدرت طبعها الأولى عام 2003، ولكن باستخدام مقاربات ورؤى مغايرة، تأخذ في الاعتبار الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع، وطبيعة التحولات التي شهدتها المجتمع الإماراتي، ويشهدها، والتحديات التي قد تواجه مسيرته في التنمية والتحديث مستقبلاً.

صدر لسعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كتاب جديد يحمل عنوان «المرأة والتنمية»، استعرض سعادته أهم الإشكالات المرتبطة بشكل وثيق بقضايا المرأة ودورها التنموي، التي ظلّت عالقة بالفكر العربي الإسلامي، معتبراً أن «مشكلة المرأة» مشكلة المجتمع كله، وأنها لن تُحل من دون إسهام المؤسسات الحكومية والخاصة كافة، بل المجتمع كله؛ في الارتقاء بمكانة المرأة، وتعزيز مشاركتها في التنمية.

ويأتي إصدار الكتاب في الوقت الذي تحتفل فيه الإمارات والإماراتيون، بمناسبة غالبية على قلوبهم، ألا وهي يوم المرأة الإماراتية الذي يصادف في الـ 28 من أغسطس من كل عام، حيث قال سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، إن الجهود التي تبذلها القيادة الرشيدة في سبيل تمكين المرأة الإماراتية ودعمها، إنما يأتي في سياق الاهتمام بتمكين أفراد المجتمع، وتحويلهم إلى شركاء ومساهمين حقيقيين في مسيرة الدولة التنموية، لينطبق ذلك بطبيعة الحال، على المرأة

الإماراتية التي أثبتت جدارتها وكفاءتها، فكانت الشريكة والفاعلة في شتى الحقول، جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل، الأمر الذي يستوجب الإشادة بجهود سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية (أم الإمارات)، في هذه المسيرة، وصاحبة الفضل في تحقيق السبق العالمي لابنة الإمارات في شتى المجالات، وتحديدًا على مستوى توفير البيئة الداعمة وتمكينها سياسياً.

ويضمن كتاب «المرأة والتنمية»، لمؤلفه سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، أربعة فصول: حيث تناول الفصل الأول محددات دور وتأثير المرأة في التنمية، وتحدث الفصل الثاني عن المرأة والدين، بينما حُصص الفصل الثالث للحديث عن المرأة في دول الخليج العربي، أما الفصل الرابع من الكتاب الذي جاء بعنوان الشيخ زايد والمرأة.. الرؤية والإنجاز، فيستعرض حالة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها تقدّم صورة نموذجية للمرأة الخليجية والعربية عموماً؛ وهي الصورة التي صاغها مؤسس الدولة، المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، من خلال رؤيته الفكرية المنفتحة، وترجمتها واقعياً عبر سياسات عملية وبرامج تطبيقية.

وقد أشار سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي إلى أن كتاب «المرأة والتنمية» يهدف إلى التركيز على أهمية دور المرأة في عملية التنمية وتطوره والتحديات التي تواجه هذا الدور، مع بيان ملامح التطور التي شهدتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية





فرص الحوار بين واشنطن وطهران

برغم مؤشرات التهيدة المتزايدة في الخطاب السياسي الأمريكي تجاه إيران، فإن هذا لا يعني إمكانية إنهاء الأزمة أو التوصل إلى اتفاق جديد في المدى القريب، وخاصة أن طهران ما تزال تتمسك بشروطها الخاصة برفع العقوبات قبل الشروع في أي محادثات مرتقبة مع الجانب الأمريكي. فيما تتواصل دائرة التوتر بين إسرائيل والميليشيات التابعة لإيران في كل من العراق ولبنان وسوريا. وفيما يلي أبرز تطورات الأزمة خلال الساعات الماضية:

ماذا وراء هذه التطورات؟

تشير التطورات السابقة إلى أمور عدة، أولها، ما تزال هناك عقبات تعترض قيام حوار بين واشنطن وطهران في المدى القريب، وخاصة في ظل الشروط التي تضعها إيران لذلك، وفي مقدمتها رفع العقوبات الأمريكية، والسماح لها بتصدير نفطها إلى الخارج، والعودة مجدداً إلى الاتفاق النووي المبرم بينها وبين القوى الكبرى عام 2015. في الوقت ذاته، فإن هناك أصواتاً داخل الإدارة الأمريكية، تعارض أي توجه لتخفيف العقوبات على إيران، بل تتخذ موقفاً أكثر تشدداً تجاهها، من هؤلاء مستشار الأمن القومي جون بولتون الذي دعا قبل تعيينه إلى مهاجمة إيران وإسقاط نظامها. ولهذا فإن رسائل التهيدة التي تبعثها إدارة ترامب إلى إيران تظل محدودة التأثير في إحداث اختراق حقيقي في الأزمة الإيرانية. ثانياً، هناك ارتباك وتخبط في الموقف الأمريكي من الأزمة الإيرانية، وهذا ما يفهم من قراءة تصريحات بومبيو وبولتون الأخيرة، فالأول يشير إلى إمكانية قيام الولايات المتحدة بتخفيف أثر العقوبات على إيران، وإن كان يربط ذلك ببعض الشروط التي يتعين على إيران الالتزام بها، بينما يرفض بولتون تقديم أي تنازلات إلى إيران ويطالب باستمرار النهج التصعيدي في مواجهتها. ثالثاً يتعلق بالتوترات المتصاعدة بين إسرائيل وإيران والميليشيات التابعة لها في كل من العراق وسوريا ولبنان، والتي تدرج مرحلة جديدة من الصراع بين تل أبيب وطهران، ربما تكون أكثر شراسة من سابقتها، وخاصة أن إسرائيل تستهدف الميليشيات المسلحة التابعة لإيران في المنطقة، التي ترى أنها تشكل أهم أدواتها لتنفيذ مخططاتها التوسعية في المنطقة.

في ظل هذه الشواهد والمعطيات، تتراجع فرص الحوار بين واشنطن وطهران في المدى القريب، سواء بالنظر إلى قائمة الشروط المتبادلة التي يضعها الطرفان من ناحية، أو بالنظر إلى معارضة بعض القوى داخل الدولتين لهذا الحوار، ورفضهما تقديم أي تنازلات في مواجهة الطرف الآخر.

- دعا الرئيس الإيراني حسن روحاني، أمس الثلاثاء، في خطاب بث مباشرة عبر التلفزيون الحكومي، الولايات المتحدة إلى «اتخاذ الخطوة الأولى» من خلال رفع العقوبات عن بلاده في إطار الملف النووي، قائلاً: «عليكم أن تخطوا الخطوة الأولى في رفع كل أشكال الحظر الخاطئة وغير العادلة وغير القانونية ضد الأمة الإيرانية، وعندئذ ستكون الظروف مختلفة». وذلك رداً على إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن استعداده بالاجتماع مع نظيره الإيراني لإنهاء الأزمة المرتبطة بأنشطة طهران النووية خلال قمة مجموعة السبع بباريس. بينما قال وزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، أمس الثلاثاء، إن بلاده تريد فقط أن تكون في وضع يسمح لها ببيع نفطها وأخذ ثمنه. جاء ذلك في تصريحات أدلى بها لصحيفة «زود دويتشه تسايتونج» الألمانية، حول مشكلة تنفيذ الاتفاق النووي. وشدد ظريف على أن بلاده تريد فقط أن تكون في وضع يسمح لها ببيع نفطها وأخذ ثمنه، مشيراً إلى أن الدول الأوروبية اكتفت بإعلان دعمها للاتفاق في الوقت الذي فقد فيه الإيرانيون وظائفهم.
- قال وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، إن بلاده مستعدة لتقديم يد المساعدة لإصلاح الأضرار الناجمة عن العقوبات المفروضة على إيران، لكن من الضروري أولاً تحقيق الأمن للشعب الأمريكي وفي هذه الحالة يمكن الجلوس للتفاوض وتوفير الموارد المطلوبة لتكون إيران دولة ناجحة. وكشف بومبيو أن دولاً جديدة ستتنضم إلى الولايات المتحدة لضمان أمن الملاحة في الخليج العربي في ظل الاعتداءات الإيرانية. بينما ذكر جون بولتون، مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي، في تصريح لـ «إذاعة أوروبا الحرة»، أن إعلان الرئيس دونالد ترامب عن استعداده للتفاوض مع إيران لا يعني تغيير موقف الإدارة الأمريكية تجاه طهران. وأضاف بولتون: «إذا كانت هناك صفقة شاملة، سيتم رفع العقوبات بالطبع. وعندما يكون النظام في إيران مستعداً للتفاوض حول ذلك، سيكون هناك اجتماع».
- حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أمس الثلاثاء، قادة إيران والأمين العام لـ «حزب الله» اللبناني، حسن نصرالله، من تبعات أقوالهم وأفعالهم. وقال نتنياهو: «أود أن أقول له وللدولة اللبنانية التي تؤوي هذا التنظيم الذي يطمح إلى تدميرنا، وأقول ذلك أيضاً لقاسم سليمان، احذروا بكلامكم واحذروا أكثر بأفعالكم».